

الأفتباس: جرجس غالي (٢٠١٧) دراسة تحليلية للقياس والإفصاح المحاسبي والتقرير عن أداء أنشطة المحاسبة الإجتماعية والبيئية في ضوء المعايير الدولية. المجلة العلمية لجامعة ٦ أكتوبر. مجلد 4، عدد 1، صفحة (٩٢-١٠٤)
حقوق النشر: © ٢٠١٧ : جرجس غالي: بحث مقال قابل لتداول العلمي بموجب شروط الرخصة الإبداعية، الذي يسمح بالاستخدام، والتوزيع والاستنساخ بشرط حفظ حقوق الملكية الفكرية للمؤلف.

المجلة العلمية لجامعة ٦ أكتوبر
ترقيم دولي للنسخ الورقية: ٢٣١٤-٨٦٤٠
ترقيم دولي إلكتروني: 2356-8119
© كل حقوق النشر محفوظة لجامعة ٦ أكتوبر
متاح على الموقع الإلكتروني [http:// sjou.journals.ekb.e](http://sjou.journals.ekb.e)
بحث أصيل

دراسة تحليلية للقياس والإفصاح المحاسبي والتقرير عن أداء أنشطة المحاسبة الإجتماعية والبيئية في ضوء المعايير الدولية

جرجس يوسف غالي

مدير المراجعة الداخلية – جامعة ٦ أكتوبر

Received: 15-03-2017/

Revised: 25- 03-2017 /

Accepted: 14-04-2017

المستخلص:

أن المسؤولية الإجتماعية تعد من الموضوعات المستحدثة في الفكر المحاسبي التي لم تتألم حظاً وافراً في الدراسة والبحث سواء من المراكز البحثية الأكاديمية أو من الجمعيات المهنية ، ولم يفرد مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* معياراً خاصاً يتناول القياس والإفصاح المحاسبي والتقرير عن الأداء الإجتماعي والبيئي ، وانطلاقاً من ذلك تناول الباحث لقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بتأصيل الإطار التعريفي للمسؤولية الإجتماعية من حيث النطاق ودور وإسهامات المنظمات الدولية في هذا السياق ومن ثم استعراض الإطار المحاسبي والإفصاح عن الأنشطة الإجتماعية والبيئية - وفقاً للدراسات السابقة - وهو المركز المحوري للدراسة والذي يتضمن قياس التكاليف والأعباء الإجتماعية والبيئية والعوائد والمنافع المقابلة لها وأساليب الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الإجتماعية والبيئية .
وقد استعرض الباحث جهود المنظمات الدولية المعنية في هذا المجال وعلي وجه الخصوص منظمة مبادرات التقارير الدولية *GLOBAL REPORTING INITIATIVE* والتي تصدر معايير كإطار إعداد تقارير الاستدامة والتي تعكس الإفصاح عن البيانات غير المالية والتي تغطي الجوانب الإجتماعية والبيئية والاقتصادية والتي كان لهذه المنظمة الدور المحوري في تأسيس المجلس الدولي للتقارير المتكاملة *IIRC* والذي أسهم بشكل كبير في وضع إطار متكامل للتقارير المالية وغير المالية .

الكلمات المفتاحية: - المسؤولية الإجتماعية - الاداء الاجتماعي والبيئي - المساهمات البيئية والاجتماعية - العوائد الاجتماعية - التكاليف الاجتماعية - تقارير الاستدامة - التقارير المتكاملة .

مقدمة:-

Reporting Consul لتقييم نتائج مساهمة منظمة الاعمال في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاداء المالي. وفي ضوء ما سبق تكمن المشكلة في ان محتوى التقارير السنوية لمنظمات الاعمال لاتفصح بدرجة كافية عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في النشاط البيئي والاجتماعي ، نظراً لعدم وجود اطار متكامل من المعايير والمقاييس يحكم اعداد مثل تلك التقارير لتتوافق مع تقارير الاستدامة الدولية ، فضلاً عن عدم وجود معيار يغطي المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لقياس التكلفة والمنافع الاجتماعية والبيئية، ويحاول الباحث عرض مقترح للمحاسبة والإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية والبيئية ، كما يتم عرض نموذج لتقرير الاستدامة وفقاً للمعايير والمقاييس الدولية.

٣- هدف البحث

يهدف البحث بصفة اساسية الى محاولة تطوير التقارير المالية والسنوية والمتعلقة بالانشطة الاجتماعية والبيئية لتتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية من خلال تقديم اطار مقترح لتقرير الاستدامة المتكامل ، كما يتم عرض اطار مقترح للمحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ظل غياب معيار محاسبي دولي يغطي هذا الجانب.

٤- أهمية البحث

يرجع أهمية البحث الى لقاء الضوء على الإفصاح المحاسبي للاداء الاجتماعي والبيئي من خلال اطار مقترح لقياس التكلفة الاجتماعية والبيئية والمنافع الاجتماعية ، مع تقديم اطار مقترح لاعداد تقارير الاستدامة وفقاً للمعايير والمقاييس الدولية.

تعد ان المسؤولية الإجتماعية للشركات أصبحت مطلب أساسى وليست طرفى، حيث أن تبنى ممارستها داخل مؤسسات الأعمال تمثل الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن التنمية المستدامة تركز على ثلاثة محاور هي: الإقتصادى - البيئى - الاجتماعى، وقد أصبحت التنمية المستدامة لها أهمية إستراتيجية لقطاع الأعمال خاصة فى ضوء التحديات والمخاطر التى تواجه تلك المؤسسات مثل مخاطر التغير المناخى و الإستهلاك المتزايد للموارد المحدودة والقضايا البيئية.

الأمر الذى دعا إلى إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الآثار الناجمة عن هذه التحديات والمخاطر وذلك من خلال إتفاقيات و بروتوكولات دولية، مما تطلب الأمر الإفصاح عن الأنشطة والجهود التى تقوم بها هذه المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقارير تعد وفقاً لإطار من المعايير والمقاييس أصدرته العديد من المنظمات الدولية المعنية فى هذا الشأن وذلك بهدف دعم الشفافية وتحفيز التنافسية من خلال تقارير بيئية و إجتماعية.

٢- مشكلة البحث :

ان الجهود الدولية نتجة حالياً نحو تطوير نموذج تقرير الاستدامة بحيث يعكس كافة الإفصاحات المالية وغير المالية عن الاداء المالي والبيئى والاجتماعى من خلال تقرير متكامل دولى أصدره مجلس التقارير المتكاملة الدولية (*International Integrated*)

٥- فروض البحث

في ضوء مشكلة وهدف البحث تمثلت فروض البحث فيما يلي :

- عدم ملاءمة محتوى التقارير الحالية مع متطلبات المعايير الدولية والخاصة باطار اعداد تقارير الاستدامة.
- عدم وجود معيار محاسبي دولي يغطي المحاسبة والافصاح عن الاداء البيئي والاجتماعي.

٦- حدود البحث

تقتصر الدراسة على تناول المحاسبة والافصاح عن الانشطة البيئية والاجتماعية والدراسات السابقة بشأن القياس المحاسبي للتكلفة والعائد الاجتماعي والبيئي، وأساليب الافصاح عنها بالتقارير المالية.

٧- منهج البحث

تعتمد الدراسة النظرية على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على المراجع العلمية والابحاث والدويات المتاحة سواء العربية أو الأجنبية، بالإضافة الى الابحاث والمقالات المتاحة بشبكة الانترنت، ومصدر عن المنظمات الدولية من دراسات وتوصيات تتعلق بالمسئولية الاجتماعية.

٨- اهمية البحث

يرجع اهمية البحث الى الفاء الضوء على الافصاح المحاسبي للاداء الاجتماعي والبيئي من خلال اطار مقترح لقياس التكلفة الاجتماعية والبيئية والمنافع الاجتماعية، مع تقديم اطار مقترح لاعداد تقارير الاستدامة وفقا للمعايير والمقاييس الدولية.

المبحث الاول : الاطار الفكري للمسئولية الاجتماعية للشركات

مقدمة :

تمثل عملية التنمية المستدامة والتي تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي تحديا هاما يواجهه العالم وخاصة الدول النامية التي تسعى لتحقيق أهداف الألفية الجديدة، وان الحكومات لم تعد قادرة بمفردها على تحمل أعباء التنمية وحدها، خاصة مع تراجع دور الحكومات في الحياة الاقتصادية، وتعاطف دور القطاع الخاص لذلك فقد بدأت مشاركة حتمية لقطاع الأعمال في عملية التنمية.

وخلال العقود الأخيرة فقد بدأ مصطلح جديد وان كان المفهوم نفسه قديم - في الظهور إلى العالم وهو المسئولية الاجتماعية للشركات الذي أضفى بعدا جديدا لدور منظمات الأعمال وهو ان يكون لها دور تجاه تنمية المجتمع وذلك بالإضافة إلى دورها الاقتصادي في تحقيق الربح.

وفي هذا الإطار فان المسئولية الاجتماعية لا تعنى التبرع أو العمل الخيري، وإنما يجب ان تكون جزء من الاستراتيجية العامة لمنظمات الأعمال ولها تأثير في عملية اتخاذ القرارات. كما انها تتجاوز واجبات الشركات والتزاماتها القانونية تجاه المجتمع كاحترام القوانين ودفع الضرائب وخلافه.

وسوف نلقى الضوء في هذا المبحث على مفهوم المسئولية الاجتماعية والتعريفات المطروحة في هذا السياق ومحاولة إبراز الفروق بين العمل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية ومكونات المسئولية الاجتماعية والاهتمام بالمسئولية الاجتماعية والمزايا المترتبة على الالتزام بها، وإبراز مجالات المسئولية الاجتماعية والاتجاهات المطروحة لتفعيل دور المسئولية الاجتماعية والمبادرات الدولية والمحلية والجهود المبذولة تجاه المسئولية الاجتماعية.

أولا : - تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات

قبل استعراض التعريفات التي تناولت المسئولية الاجتماعية، نستعرض بشكل مختصر العوامل التي ساعدت في نشأة المسئولية الاجتماعية والتي تتمثل أساسا في العقد الاجتماعي (د/ سمير عيد الغني محمود - المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال) والذي

يعنى وجود علاقة تعاقدية بين منظمات الأعمال والمجتمع بمفهومه الواسع، وقد ارتبطت المسئولية الاجتماعية بهذه الفكرة، حيث تعمل المنظمات من خلال عقد اجتماعي صريح أو ضمني يلزم تلك المنظمات ضمنا بعلاقة تعاقدية مع المجتمع ذات إطار قانوني أو اخلاقي لعمليات تلك المنظمات.

بالإضافة إلى فكرة العقد الاجتماعي ساعدت أيضا الضغوط الداخلية والخارجية في ظهور المسئولية الاجتماعية، حيث أصبح هدف منظمات الأعمال له بعدان بعد اقتصادي وبعد اجتماعي والجانب الاجتماعي هو محصلة قوى ضاغطة مختلفة تتمثل فيما يلي :

أ - ضغوط العاملين لرفع أجورهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لهم والاهتمام بترقياتهم وتدريبهم.

ب - ضغوط المستهلكين في الحصول على السلع بأسعار زهيدة مع تحقيق الجودة العالية وأمان المنتج ومد فترة الضمان وصدق الإعلانات.

ج - ضغوط المستثمرين على المنظمة نحو تعظيم أرباح منظمات الأعمال في الأجل القصير مما يتعارض مع هدف تعظيم الربح في الأجل الطويل.

د - ضغوط البيئة نحو السعي إلى تجميلها والضغط على المنظمات لتقليل أثارها السلبية على البيئة نتيجة مباشرة نشاطها.

هـ - ضغوط المجتمع على المنظمات بتعيين نسبة من ذوى الإعاقة والنساء والمساهمة في حل مشاكل المجتمع ومن الصعب وضع تعريف محدد للمسئولية الاجتماعية للشركات وذلك لصعوبة تحديد الأولويات الاجتماعية لتغيرها المستمر خلال وقت قصير بالإضافة لتعدد جوانب المسئولية الاجتماعية، كما ان هناك خلط مفهوم المسئولية الاجتماعية والعمل الخيري (أ. محمد طارق يوسف - النشرة الدولية لجمعية الضرائب المصرية العدد ٧٢ نوفمبر ٢٠٠٨) - سوف يتم إيضاح الفروق بين المسئولية الاجتماعية والعمل الاجتماعي في بند مستقل - وسنعرض بعض التعريفات (نهال المغربي، ياسمين فؤاد المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر) التي تناولت المسئولية الاجتماعية.

أ - تعريف البنك الدولي (٢٠٠٥)

" يقصد بالمسئولية الاجتماعية للشركات الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية "

ب - تعريف الاتحاد الأوربي (٢٠٠١)

" المسئولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي ويركز الاتحاد الأوربي على فكرة ان المسئولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين او وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئولياتها تجاه المجتمع "

ج - تعريف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة (١٩٩٩) (WBESD)

" تعرف المسئولية الاجتماعية للشركات بالالتزام المستمر للشركات بالتصرف على نحو اخلاقي وبالمساهمة في تحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل " وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف للمسئولية الاجتماعية - من وجهة نظر الباحث - بأنه التزام الشركات بنحو اخلاقي وتطوعي وبشكل مستمر لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح (STAKEHOLDERS) من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين وأسرهم والبيئة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل وذلك بهدف تعظيم القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهم.

تفصيلاً ماهى المناطق التي تغطيها ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، أو ماذا يجب على الشركات ان تقوم به لكي تكون "مسئولة اجتماعياً" وهل تكفى تبرعات الشركة للأعمال الخيرية والاجتماعية أم ان المسؤولية الاجتماعية إطار شامل يدخل فى كافة عمليات الشركة الداخلية والخارجية.

فوفقاً لتقرير الاتحاد الأوربي الصادر فى عام ٢٠٠١ والذي وضع الإطار العام لدعم وتشجيع المسؤولية الاجتماعية داخل الاتحاد، فان مكونات المسؤولية الاجتماعية تنقسم إلى بعدين رئيسين، الأول البعد الداخلى والذي يتضمن سياسات التعامل مع الموظفين والاستثمار فى الموارد البشرية المتاحة للمؤسسة، اعتبارات الأمن والسلامة الداخلية وإدارة التغيير.

أما البعد الخارجى فيتضمن ما هو خارج نطاق الشركة ويعتمد على مفهوم "stakeholders" والذي يعنى كل الأطراف ذوى الصلة بالعمليات التي تقوم بها الشركة وهو ما يتضمن الموردين، العملاء، المستثمرين، الجهات الحكومية، وبالطبع فالبيئة تأتي فى مقدمة تلك الأطراف، لذلك فان البعد الخارجى للمسؤولية الاجتماعية يركز على كيفية توافق نشاط الشركة مع متطلبات الحفاظ على البيئة، ودور الشركة فى تنمية المجتمع المحيط كالحى أو القرية أو المدينة، بالإضافة إلى المساهمة فى قضايا هامة كحقوق الإنسان و عمالة الأطفال والتعامل مع موردين وعملاء يحترمون هذه القضايا، ووصولاً إلى قضايا حوكمة الشركات والإفصاح وسياسات ما بعد البيع.

رابعاً: - المزايا المترتبة على التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع

فى ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة فى ضوء ما تنطوى عليه من أعباء مالية ومادية وتشير التجارب الدولية إلى ان المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلى:

- تحسين سمعة الشركات والتي تبني على أساس الكفاءة فى الأداء والنجاح فى تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذى تتعامل به هذه الشركات، ومسئدي مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشرى ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة فى تحسين سمعتها.

- تسهيل الحصول الائتمان المصرفى خاصة فى ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة (SUSTAINABILITY INDEX (DJSI DOW JONES) والذي أطلق عام ١٩٩٩ ويعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادى.

- استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذى تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات او كبرى الشركات المحلية التي تعمل فى مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.

- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد فى حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادى.

- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تنترب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادى، خاصة فى اطار العولمة وتتمثل هذه المخاطر فى الالتزام البيئى واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحدياً للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة

- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

وهذا التعريف يوضح بعدان مهمان:

- **البعد الأول** - وجود التزام اخلاقي وتطوعى نابع من الشعور الذاتى لمنظمات الأعمال وليس اجبارى من خلال سن تشريعات وقوانين ملزمة وهذا الالتزام يكون بشكل مستمر.

- **البعد الثانى** - استناد المسؤولية الاجتماعية إلى نظرية أصحاب المصالح

(THE STAKE HOLDER THEORY) فى توليد وتعظيم القيمة الاقتصادية بالإضافة للبعد الاجتماعى والبيئى.

ثانياً: - التفرقة بين العمل الاجتماعى (الخيرى) والمسئولية الاجتماعية

معظم الشركات تقوم بالخلط بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيرى ولا تبنى مفهوم المسؤولية بمعناها الواسع، فهي تشمل جوانب كثيرة منها الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والنواحى الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلى والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك.

فبعض الشركات تقوم بالدعاية عن استقطاب نسبة او جزء من إيراداتها أو أرباحها توجه إلى الأسر الفقيرة وما شابه ذلك، فعلى سبيل المثال: قامت إحدى الشركات والتي تعمل فى مجال المنظفات والمواد الكيماوية بالإعلان عن تخصيص نسبة ٥% من المبيعات إلى بنك الطعام والذي يقوم بدوره فى توفير بعض السلع الغذائية الأساسية والرئيسية لتغديمتها إلى الأسر الفقيرة والتي تكون فى احتياج لمثل هذا النوع من الدعم والوقوف بجانبها، ولكن هذا النوع من التبرع يعد من العمل الخيرى وليس من المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تتطلب دراسة أو معرفة الشركة بمتطلبات المجتمع الذى تعيش فيه جيداً وبناء عليه يتم وضع خطة محددة مرنة (مرنة تعنى يتم تعديل بعضها أو تعديلها كلها بناء على وجود عوامل مؤثرة فى المجتمع جديدة تتطلب التعديل والتغيير) لكيفية وفاء الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع ووضع آليات تنفيذها.

أما مفهوم العمل الاجتماعى هو انه عمل: غير ربحى، وبدون مقابل، وهو عمل غير وظيفي وبالتالي لا يكون لاي فرد يعمل به حقوق مثل حقوق الموظفين من راتب شهري ومعاش وأجازات باجر وبدون اجر لان عمله دائماً يكون فى مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية غير الحكومية، كما انه توجد علاقة واضحة بين الأفراد والعمل الاجتماعى فنجاح الأفراد وانخراطهم فى العمل العام يعنى نجاح للعمل الاجتماعى بالمفهوم العام.

أما مصادر تمويل الجمعيات الأهلية ممثلة فيما يلى:

- التمويل الداخلى: التمويل دائماً يكون من أفراد المجتمع وفى بعض الأحيان يأتى التمويل من الحكومة.
- التمويل الخارجى: يكون من جهات خارجية مثل الأمم المتحدة للتنمية UNDP وغيرها من المؤسسات الأجنبية والجهات المانحة

أهداف العمل الاجتماعى:

- تقليل وتخفيف المشكلات التي تواجه المجتمع.
- تنمية روح المشاركة فى المجتمع ومواجهة السلبية والامبالاة.
- الإسراع فى التنمية والقضاء على الأمية.
- الحصول على مكانة أفضل فى المجتمع.
- تنمية روح الانتماء لدى أفراد المجتمع.
- توجيه البحث العلمى لخدمة أهداف المجتمع.
- التأثير على متخذي القرار فى الدولة والقطاع الخاص لتبني قرارات وتشريعات للدفاع عن حقوق أفراد المجتمع السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ثالثاً: - مكونات المسؤولية الاجتماعية للشركات

يستلزم لفهم أكثر لطبيعة المسؤولية الاجتماعية ان نتعرف على المكونات التي تشملها المسؤولية الاجتماعية (أحمد محمد السيد - دراسة عن أثر المسؤولية المجتمعية للشركات) أو بمعنى أكثر

خامسا : - مجالات المسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من الدراسات التي أعدت لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية وانتهت إلى المجالات التالية :

أ - مجال الاهتمام بالعاملين :

وهو من مجالات الاهتمام الاجتماعي الداخلي للمنظمة والذي يوجه لتحسين أوضاع العاملين

ويوضح هذا الجدول مثلا لذلك :

نوع النشاط الاجتماعي	توضيح النشاط الاجتماعي
١ - مجالات التوظيف	توفير فرص متكافئة لكل العاملين ، وخلق فرص عمل صيفية للطلاب.
ب - برامج التدريب	تدريب جميع العاملين لصفقات مهاراتهم وكسب فرص عمل أفضل .
ج - سياسات الترقية	التعرف على قدرات العاملين وتوفير فرص الترقية لهم .
د - استمرار التوظيف	تقليل أو وقت تعطل المنظمة ، وصيانة المصانع لتحقيق التشغيل الكفء وظروف التشغيل المناسبة .
هـ - مستوى الأجور	ضمان مستوى مناسب للأجور والمزايا يتماشى مع الوضع السائد في الصناعات الأخرى والمجتمع .
و - ظروف العمل	توفير مجالات عمل آمنة وظروف مناسبة .
ز - إثراء العمل	توفير الخبرات العملية لكل العاملين .
ح - الاتصالات	إنشاء والمحافظة على نظم اتصال مناسب بين مستويات العاملين لضمان توفير الاقتراحات والمعلومات عن كيفية ربط نشاط كل إدارة بالنشاط الكلى.

نوع النشاط الاجتماعي	توضيح النشاط الاجتماعي
١ - المساهمات الخيرية	دعم المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية وهيئات الرعاية الاجتماعية .
ب - النقل العام والخص	المساهمة في حل ومنع مشكلات النقل.
ج - الخدمات الصحية	توفير إمكانات الرعاية الصحية وخدماتها ودعم برامجها تخفيض الحالات المرضية أو انتشار الأمراض .
د - الإسكان	تطوير نوعية المباني ، وإنشاء الإسكان اللازم وتمويل خطط تحديث الإسكان
هـ - المساعدة في حل بعض المشكلات	المساعدة في حل مشكلات الأقران والمشروعات ومناهج رعاية الطفولة .
ز - التخطيط الاجتماعي	المساهمة في تخطيط برامج منع الجريمة مثلا وتطوره
و - برامج الغذاء	المساهمة في توفير الوجبات لطوائف معينه .

سادسا : - المبادرات الدولية لوضع إطار المسؤولية الاجتماعية

اهتمت جموعه من المؤسسات الدولية (أحمد محمد السيد - مرجع سبق ذكره) بالترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتفعيل دور الشركات تجاه المجتمع ، وفي هذا الجزء سيتم استعراض تجارب الأمم المتحدة من خلال الاتفاق العالمي (GLOBALCOMPACT) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للشركات متعددة الجنسيات ومنظمة العمل الدولية وأخيرا منظمة ISO (منظمة التوحيد القياسي الدولية)

أ - الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (GLOBAL COMPACT)

مع نهاية التسعينات من القرن الماضي أطلقت الأمم المتحدة الاتفاق العالمي

(GLOBAL COMPACT) وهي مبادرة هامة تسعى لخلق إطار يستهدف تشجيع الشركات طوعا لتعديل استراتيجياتها وطرق إدارة عملياتها للتوافق والالتزام مع عشرة مبادئ هامة والتي ستساعد في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تتعلق تلك المبادئ بقضايا حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد كما يتضح من الجدول التالي :

المبدأ	طبيعة المبدأ	طبيعة المعيار
الأول	دعم حقوق الإنسان والماملة دوليا واحترامها	حقوق الإنسان
الثاني	التأكيد على ان الشركة ليست ضالمة في أي انتهاكات لحقوق الإنسان	حقوق العمل
الثالث	احترام حرية تكوين الجماعات	البيئة
الرابع	القضاء على أعمال السخرة	البيئة
الخامس	القضاء على عمالة الأطفال	البيئة
السادس	القضاء على كافة أشكال التمييز في التوظيف	البيئة
السابع	إتباع نهج احترازي تجاه التحديات البيئية	البيئة
الثامن	القيام بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة	البيئة
التاسع	تشجيع الاعتماد على التكنولوجيا غير المضررة بالبيئة	البيئة
العاشر	مكافحة الفساد بكل أشكاله بما فيها الرقوة والابتزاز	مكافحة الفساد

ويشارك في الاتفاق العالمي شركات من ١٠٠ دولة حول العالم وبالرغم من انه اتفاق غير ملزم أي تطوعي لكن يسهم بشكل كبير في تنمية الوعي لدى الشركات بضرورة لعب دور اكبر في مجتمعاتهم وخاصة فيما يتعلق ببرامج التنمية المستدامة من جانب آخر فانه لا توجد مؤشرات واضحة لقياس مدى التزام الشركات بالمبادئ العشرة وعلى ذلك فان هناك بعض الآراء التي تشير إلى إمكانية ادعاء الشركات الالتزام بها دون وجود معايير أو مؤشرات تؤكد ذلك .

ب - إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بإصدار دليل إرشادي للشركات متعددة الجنسيات في عام ٢٠٠١ ويختص

ب - مجال الاهتمام بالمستهلكين

يمثل العلاقة مع المستهلكين وأثر استخدام السلع والخدمات على المجتمع ويعكس اهتمام المنظمة بالمحافظة على رضاء المستهلك وحمانيته ، ويظهر ذلك وفقا لما يلي :

نوع النشاط الاجتماعي	توضيح النشاط الاجتماعي
١ - تكامل البوات	وضوح العورة والاهتمام بتغليفها وضمان امن العورة وطريقة وحدود استخدامها وذلك بعد فترة الضمان لمدة معقولة .
ب - شروط الضمان	وثلك بمد فترة الضمان لمدة معقولة .
ج - الاستجابة لشكاوى العملاء	وثلك بالرد عليها والعمل على تلافي أسبابها .
د - تعليم المستهلكين	إعداد برامج لتعليم المستهلك بخصوص السلع وطريقة استخدامها .
هـ - نوعية الإنتاج	رقابة الجودة وإن تكون جودة السلع متناسب على الأقل مع توقعات المستهلك
و - أمن المنتج	تقليل الأضرار الناجمة عن الاستخدام .
ز - الاعلان	تحقيق الصدق في الإعلانات والإبدا عن الإعلانات المضللة.
ح - البحوث البناية	إعداد البحوث البناية لتسويق لواجهة الاحتياجات الاجتماعية اللازمة لتحقيق رضاء المستهلك والوقوف على رذيته .

ج - مجال الاهتمام بالبيئة :

تتضمن تلك الأنشطة الموجهة لمنع تخریب البيئة او لمنع أي سلوك له اثار عكسية على البيئة وتتمثل فيما يلي :

نوع النشاط الاجتماعي	توضيح النشاط الاجتماعي
أ - مكافحة تلوث الهواء	الفترة على منع أو الحد من تولد الهواء .
ب - مكافحة تلوث المياه	تطبيق القواعد القانونية للحد من أو تقليل التلوث المائي .
ج - مكافحة الضوضاء	المساهمة في الحد من الضوضاء باستخدام أجهزة داخلية لامتصاصها .
د - مكافحة الفضلات	التخلص من الفضلات عن طريق إعادة استخدامها انا كان ذلك ممكنا او التخلص منها ذاتيا .
هـ - الحفاظ على الموارد النادرة	مثل التحفظ في استخدام الطاقة وتبسية مصادر جديدة لها .
و - التكامل الكلى	العمل على توفيق تصميم واختيار المصنع مع المباني المحيطة .

د- مجال الاهتمام بالمجتمع :

تشمل الأنشطة الاجتماعية للمنظمة والتي توجه اساساً لخدمة الجمهور العام مثل :

• المؤشر الأول – الموازنة الجماعية :

يدل هذا المؤشر على مدى قدرة المنظمة في تلبية رغبات واحتياجات الأطراف المتعددة التي تربطها علاقة ومصالح بها وبنفس الدرجة ، وذلك من خلال مواردها الاقتصادية المحدودة . بمعنى قدرتها على تحقيق التوافق والتوازن في مصالح تلك الأطراف . ويهدف هذا المؤشر الي التوافق بين الحاجات والرغبات المحدودة لمتخذي القرارات ، وبين الإمكانيات المحدودة للمنظمة في إشباع تلك الحاجات المتعددة والمتنوعة والمتعارضة في بعض الأحيان . ويقاس هذا المؤشر التفضيل النسبي للحاجات والرغبات المتعددة لمتخذي القرارات حتي يمكن تحديد أولويات الوفاء بها ، مع مراعاة عدم تعدي الحاجات والرغبات الفردية *Intransitivity* للتفضيل علي الحاجات والرغبات الجماعية . وتبرز هذه المشكلة في دراسات اقتصادية الرفاهية *Welfare Economics* بصدد محاولة بناء دالة الرفاهة الاجتماعية *Social Function* بحيث تعكس تفضيلات الأفراد وقيمهم وخياراتهم المفضلة .

• المؤشر الثاني – القبول الجماعي :-

يساعد هذا المؤشر في التعرف علي مدى نجاح المنظمة في أداء الشامل لتحقيق رضا المجتمع وأطرافه بمن فيهم ملاكها حتي يصبح اجتماعياً . وينبثق عن المؤشر السابق مجموعة من المؤشرات الفرعية .
وتلخص في الآتي :

(١) مؤشرات تخص المستثمرين الحاليين والمرتبين :

- تزايد معدل العائد علي السهم .
 - مناسبة التوزيعات وانتظامها .
 - ارتفاع أسعار أسهم المنظمة بالبورصة .
 - التزايد المستمر في حركة شراء اسهم المنظمة
 - تناقص شكوى المساهمين .
- تدل المؤشرات السابقة علي تحسين قابلية المستثمر الحالي كمالك بالمنظمات ، وتشجيع المستثمر المرتقب علي الأستثمار بأمواله فيها

(٢) مؤشرات تخص العملاء:

- تزايد حجم المبيعات وعدد العملاء .
- يقاس هذا المؤشر مدى تفصيل العملاء مع منتجات المنظمة مما يعكس الجهد الذي تبذله المنظمة لخدمة عملائها ، والذي يتمثل في دراسة شكاواهم والعمل علي حلها ، و انتاجها سياسية تسعيرية مناسبة بسعيها المستمر لتخفيض اسعار السلع مع الحفاظ بجودة ونوعية المنتج ومناسبة ، وزيادة مدة الضمان ، والاهتمام بوسائل واساليب صيانة المنتج و انتاج سياسة صادقة للاعلان عنه
- ولاشك أن الجهود المشار إليها تنعكس ايجابيا علي زيادة رقم المبيعات ربحية المنظمة في الاجل الطويل

(٣) مؤشرات تخص العمالة :

- انخفاض معدل دوران العمالة (الاستقالات الاختيارية)
- تناقص معدلات الغياب والتأخير وحالات التمارض وإصابات العمل .
- تدل المؤشرات السابقة علي سعي المنظمة نحو تحقيق الإشباع الوظيفي للعاملين والاهتمام بهم بدراسة شكاواهم والعمل علي حلها ، ووضع نظام عادل يحقق الفرص المتكافئة لهم في مجال التدريب والترقي والحوافز وتوفير ظروف عمل مناسبة .

(٤) مؤشرات تخص الموردين :

- تتناقص حالات شكاري الموردين .
- تناقص عدد الكمبيالات التي أجري عليها بروتستو .
- تناقص عدد الشيكات المرفوضة الصادرة من المنظمة لصالح الموردين .

هذا الدليل بوضع القواعد التي يمكن ان تطلب الحكومات من الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على أرضها الالتزام بها ، حيث تهدف تلك التوجيهات للتأكد من مدى تفهم الشركات واحترامها للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يسمح لها بالمشاركة الايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

وعلى الرغم ان تلك التوجيهات غير ملزمة الا أنها تساعد في زيادة الثقة بين الشركات متعددة الجنسيات والحكومات وتشمل هذه التوجيهات حماية المنافسة ، حماية المستهلك ، حقوق الإنسان ، الإفصاح ومكافحة الفساد والضرائب وعلاقات العمل وأخيرا البيئة ، وتستعد المنظمة لإصدار إطار عمل جديد لأخلاقيات الشركات حتى تتلافى الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي ترى المنظمة إنها بسبب غياب أخلاقيات الشركات .

ج – إرشادات منظمة العمل الدولية

تعتبر هذه المبادرة هي الأقدم تقريبا بين المبادرات الدولية في هذا الشأن حيث بدأت في عام ١٩٧٧ وقد قامت منظمة العمل الدولية عن المبادئ التي يجب على الشركات احترامها والتي تتعلق بالجوانب الاجتماعية لعمل الشركة وتشمل هذه المبادئ رفع مستوى التشغيل والمساواة وعدم التمييز في عملية التوظيف ، تشجيع التدريب ، تحسين ظروف المعيشة ، الاهتمام بعناصر الأمن والسلامة لجميع العاملين ، كما تستهدف تلك المبادئ تشجيع المشاركة الايجابية للشركات تجاه المجتمع وعملية التنمية ، وتعمل منظمة العمل على التحديث الدائم والمستمر لتلك القواعد بما يساعد في التوائم مع التغيرات التي يشهدها العالم .

د – الايزو 26000

هي ليست مبادرة بالمعنى المفهوم ولكن معيار جديد حيث قامت منظمة (ISO) بإصداره في عام ٢٠١٠ وسيكون عبارة عن دليل استرشادي يتضمن التعريف والممارسات ووسائل القياس والتقييم للمسئولية الاجتماعية ، ولا يتضمن متطلبات أو شروط خاصة حيث لن تمنح المؤسسة شهادة ايزو فيه كما هو معتاد ، والهدف منه هو تشجيع ممارسات المسئولية الاجتماعية التطوعية بين الشركات .

سابعا : أثر المسئولية الاجتماعية على الأداء الاقتصادي والمالي لمنظمات الأعمال

أن الربحية الاقتصادية هي هدف أساسي ومعيار شامل يستخدم للحكم مع أداء منظمات الاعمال وجه له عدة انتقادات ممثلة فيما يلي :-
١. انه لايعبر عن كفاءة وفاعلية المنظمة حيث قد تحقق المنشأة ارباح تزايد من عام لآخر وبالرغم من ذلك وجود العديد من مظاهر الاسراف والضياع وسوء استخدام الإدارة للموارد المتاحة .

٢. عدم صلاحيته لتقويم اداء جميع مراكز المسئولين بالمنظمة
٣. عجزه عن قياس صافي مشاركة المنظمة في تحقيق رغبات المجتمع
٤. عجزه عن قياس صافي مشاركة المنظمة في أجمالي الناتج المحلي
٥. ارتباط الربح بالنظرة قصيرة الأجل حيث يمكن التلاعب في رقم الربح بحيث يمكن تضمينه في الأجل القصير بشكل يدعو للتفاؤل وقبول المستثمرين بالمنظمات ولاشك ان هذا التصرف سيؤثر سلبيا علي معدل الربحية في المدى الطويل .
٦. عدم فعالية الربح لاجراء المقارنات .

ولذلك فإن مفهوم الاداء الشامل : يكون أكثر شمولاً في الربحية الاقتصادية ويقصد به قيام منظمات الاعمال بأداء دور أكثر فعالية تجاه المجتمع يتجاوز هدف الربح ويتجدد بمؤشرين لتقويم الاداء الشامل لمنظمات الاعمال وهما :

مفهوم وأهداف المحاسبة الاجتماعية

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المحاسبة الاجتماعية والتي تدور معظمها حول منهج لتحديد القياس المحاسبي وتوصيل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية الداخلية والخارجية لأنشطة المشروع بشكل يسمح للمهتمين بهذه المعلومات على الأداء الشامل للشركة واتخاذ القرارات المناسبة (د محمد عباس بدوي - المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية)

ومن مضمون هذا التعريف يمكن ان نحدد أهداف المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للمشروع ممثلة فيما يلي :

أ - أن المحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية يجب ان تكون منهجا لقياس العمليات والاحداث الاجتماعية والبيئية
ب - أداة توصيل المعلومات عن هذه الأنشطة لأصحاب المصالح في شكل تقرير اجتماعي يعد وفقا لأسس ومعايير تحكم إطار إعداد هذه التقارير .

ج - يستخدم كداه للحكم على الأداء الشامل للمشروع (د/ محمد حسن أبو زيد - دراسات في المراجعة) ليس الاقتصادي فقط ولكن للأداء الاجتماعي أيضا

وقد فرضت المحاسبة الاجتماعية مفاهيم معينة تختلف عن تلك المفاهيم المتعارف عليها في المحاسبة المالية وقد تبلورت محاولات الكتاب (سمير عبد الغني - مرجع سبق ذكره) في هذا الصدد بوضع تعريفات لبعض المفاهيم المرتبطة بدور المحاسبة في خدمة المجتمع وتمثلت تلك المفاهيم في العملية الاجتماعية ، والتكلفة الاجتماعية ، والمنفعة الاجتماعية ، والسدخ الاجتماعي ، والأطراف الاجتماعية ، وحقوق المجتمع ، و صافي الأصول الاجتماعية .

ولاشك ان محاولة وضع مفاهيم للمحاسبة الاجتماعية تمثل أساس جيدا لتقديم إطار تطبيقي لوضع المحاسبة الاجتماعية موضع التنفيذ الا انه يصعب في الوقت الحالي الاستخدام الفعلي لتلك المفاهيم للأسباب الآتية :

- ١ - عدم التحديد الدقيق لتلك المفاهيم وغموض البعض الآخر .
- ٢ - صعوبة إخضاع قياس المنافع الاجتماعية لقوى السوق .

٣ - تعدد الأطراف المستفيدة من العملية الاجتماعية .

٤ - صعوبة تحديد الأهداف الاجتماعية نظرا للتغير المستمر في أولوياتها

٥ - ارتباط تلك المفاهيم بأطراف أخرى بالمجتمع خلاف المنظمة وجدير بالذكر ان المحاسبة المالية وما تتضمنه من مبادئ متعارف عليها لازالت تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة والتي تتمثل في القياس المالي للأداء الاقتصادي لمنظمة الأعمال الأمر الذي يشير إلى صعوبة تصور نجاحها في تحقيق أهداف المحاسبة الاجتماعية حيث لم تصمم نظما أصلا لخدمة تلك الأهداف .

القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

المشكلة الحقيقية التي تواجه المحاسب هي قياس المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام المشروع بتنفيذها ومقدار ما أصاب المجتمع من أضرار أو ما يعرف بالتكاليف الاجتماعية نتيجة ممارسة المشروع لأعماله .

فالمنافع الاجتماعية هي فوائد تتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها قياسا نقديا ومع ان معظم المنافع تتحقق لأطراف خارج المشروع فان بعض المنافع قد تتحقق نتيجة قيام المشروع بالأنشطة التي تعرضها المسئولية الاجتماعية وتعود على المشروع بشكل جزئي كتحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى الجمهور ولاشك ان تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق وتعود صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية إلى الاختلاف في وجهة نظر المحاسبين والاقتصاديين في هذا الموضوع .

فمن وجهة نظر المحاسبين تمثل التكلفة الاجتماعية المبالغ التي ينفقها المشروع ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى عدم

• تدل المؤشرات السابقة علي رضا الموردين بتحسين قابليتهم وتفضيلهم التعامل مع المنظمة ، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة حجم الائتمان التجاري .

(٥) مؤشرات تخص المقرضين:

- عدم وجود قضايا مرفوعة من البنوك ومؤسسات الأقرض ضد المنظمة عن حالات التوقف عن السداد .
- تناقص عدد طلبات تأجيل السداد المقدم من المنظمة للبنوك .
- تناقص عدد حالات القروض المر فوضه من البنك ومؤسسات الأقرض
- عدم وجود قروض للشركة غير منتظمة السداد بالبنوك .
- تدل المؤشرات السابقة علي رضا المقرضين وتحسين مركزها السائل وقد علي سداد الائتمان المصرفي .

(٦) مؤشرات تخص البيئة :

- إنخفاض نسب العادم والفضلات
- تزايد عدد الاطنان من التلوث التي تم التخلص منها ذاتيا بواسطة المنظمة .
- تزايد عدد الوحدات من الضوضاء التي تم امتصاصها داخليا بواسطة المنظمة (*)

(٧) مؤشرات تخص المجتمع :-

- تناقص درجة التبعية
 - تزايد معدل القيمة المضافة
 - النمو الكمي والكيفي للعمالة
- تدل تلك المؤشرات علي سعي المنظمة لتحسين مستوي المجتمع ، فأعتماد المنظمة علي ذاتها وتناقص درجة تبعيتها للدولة يؤدي الي تقليل العبء علي موازنة العامة للدولة . كما أن التزايد المستمر للقيمة المضافة للمنظمة يدل علي مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي ، بالإضافة لمساهمتها في علاج مشكلة البطالة وسعيها الدائم نحو تخفيض معدلاتها من خلال الاهتمام بمؤشر النمو الكمي والكيفي للعمالة

المبحث الثاني

الأطار المحاسبي والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية و البيئية

تعتبر المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي حيث ان الوحدات الاقتصادية لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق سواء من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعه أو من حيث تعدد الأطراف نوى المصلحة (المستثمر الحالي والمرقب / الاداره / جهات الإقرض / الجهات الحكومية والعاملين / العملاء والموردين) ، ولذا يجب ان تكون التقارير المالية تتصف بصفة الشمولية بحيث تغطي احتياجات كافة فئات المجتمع .

ويطلب نموذج المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية توسعا في القياس المحاسبي وبحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة المحاسبية ويقصد بالآثار الخارجية تلك الآثار التي يتعدى أصحاب المصالح المباشرة في الوحدة الاقتصادية وتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي كما ان النظام المحاسبي الذي يأخذ في اعتباره هذه الآثار الخارجية يعرف بالمحاسبة الاجتماعية .

ونظرا للاهتمام المتزايد لأصحاب المصالح بالمسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية أدى إلى تغيير النظرة التقليدية في الحكم على المشروع من وجهة نظر الأداء الاقتصادي فقط إلى إضافة البعد الاجتماعي في عملية تقويم الأداء وأصبح ينظر إلى شمولية الأداء للمشروع

ويمكن ان تفيد تلك الأساليب في مجال تقييم التكاليف الاجتماعية وهي على سبيل المثال مايلي:

- أسلوب التكلفة المالية المباشرة للبرامج الاجتماعية : يقضى بتحميل البرامج الاجتماعية التي تقوم المنظمة بتنفيذها بالتكاليف المالية المباشرة فقط تفاديا لمشاكل تحميل التكاليف غير المباشرة .
- أسلوب التكلفة /مخرجات : يقضى بإيجاد العلاقة بين المدخلات (التكاليف) والمخرجات غير المالية لبعض البرامج الاجتماعية .
وتعرف مخرجات التكاليف بأنها الموارد المستخدمة لتحقيق تغير ملموس في الأداء مثل ارتفاع المستوى العلمي .
- فعالية التكاليف : يقضى هذا الأسلوب بإجراء مقارنة بين تكلفة المخرجات لتحديد أكثرها منفعة في تنفيذ البرامج فهو أداة فنية يهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة .

أما بشأن معالجة التكاليف الاجتماعية بدفاتر الشركة واعتبارها عبئا وتحميلا على الأرباح أو توزيعا له فقد تبيننا أن الآراء حيث يقترح بعض الآراء ضرورة التفرقة بين التكاليف الاجتماعية التي يترتب عليها خدمة للشركة وبين تلك التي يترتب عليها خدمة المجتمع ككل ويتم معالجة النوع الأول باعتباره تحميلا للربح والنوع الثاني توزيعا للربح على أساس ان النوع الأول يستهدف تحسين الإنتاج وزيادة المبيعات وبالتالي ارتفاع رقم الأرباح فضلا عن زيادة ثقة العاملين ودرجة رضاء المستهلكين والعملاء أما النوع الثاني فهي تكاليف غير مباشرة بإيرادات الشركة ولذا يتم اعتبارها توزيعا للربح .
ويرى أحد الكتاب (فؤاد عيسى - مرجع سبق ذكره ص ٣٤) ان كافة الأعباء الاجتماعية سواء داخل الشركة أو خارجها تجاه المجتمع والبيئة يتم معالجتها باعتبارها أعباء على الربح .
ويتفق الباحث مع رأي الكاتب لان التكاليف وفقا للمفهوم المحاسبي هي تحميل للربح وليس توزيع للربح

ثانيا - قياس المنافع (العوائد الاجتماعية)

يواجه المحاسب صعوبة في قياس العوائد (المنافع) الاجتماعية حيث لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد وإنما يمكن التعبير عنها بالنماذج الوصفية مثل مدى ارتفاع المستوى الثقافي او العلمي نتيجة التدريب وهناك اقتراح (سمير عبد الغني - مرجع سبق ذكره ص ١٤١) لقياس المنافع الاجتماعية عن طريق استخدام القيم السوقية لهذه المنافع وذلك من خلال إيجاد علاقة بين الأداء الاجتماعي والمنافع الناتجة عنه مثل قيمة السلع والخدمات التي تمنح للعاملين بالشركة حيث يمكن قياسها بالقيمة المقابلة لها في السوق أو عند التبرع بقيمة ارض للمجتمع لاستخدامها كحديقة او منتزه وهناك أساليب أخرى لقياس المنافع الاجتماعية :

- المؤشرات الاجتماعية : يستخدم لوصف التطور الذي حدث بالمجتمع أو احد أطرافه نتيجة برنامج معين .
- الأسلوب الزمني : يستخدم لقياس فعالية وحدات الخدمة المقدمة للأفراد عند نقاط زمنية متعددة
- اثر البرنامج الاجتماعي : يستخدم لقياس اثر البرنامج الاجتماعي على الأطراف المستفيدة منه ، من خلال تقسيمهم إلى عدة فئات أو مستويات وقياس اثر البرنامج على كل مستوى . وتتعلق تلك الآثار بالمنافع المحققة فعلا .
- أسلوب الأهمية النسبية لمخرجات البرنامج الاجتماعي : يختص هذا الأسلوب بالبرنامج الاجتماعي متعدد المخرجات ويقضى باستخدام أسلوب قياس بسيط غير مرجح للتعرف على أهم مخرجات البرنامج.
- ونظرا لصعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية ، لا يجد الكاتب مانعا من توافر نوعين من التكاليف لكل برنامج اجتماعي يمثل النوع الأول التكاليف النقدية وتتعلق بالعناصر القابلة للتقييم النقدي ، والثاني يمكن ان يطلق عليه التكاليف غير النقدية ، وتعتبر عن البيانات الوصفية للآثار السلبية بالنسبة للفئات المختلفة بالمجتمع والتي يتعدى قياسها بالأسلوب النقدي .

حصول المشروع على منفعة أو عائد اقتصادي نتيجة التزامه ببعض المسؤوليات الاجتماعية أو تطبيقا لقوانين تفرضها الدولة .
ومن وجهة نظر الاقتصاديين فان التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المشروع للنشاط الاقتصادي فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء او المياه او تشوة الجمال الطبيعي اي ان التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي تترتب على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمشروع وفيما يلي تفصيل ما أجملاه : -

أولا - قياس التكاليف الاجتماعية

تمثل التكاليف الاجتماعية (عباس الشيرازي - نظرية المحاسبة) تلك المبالغ التي تتكبدها الشركة عند القيام بهذه الأنشطة اختياريا او تطبيقا لقوانين الدولة وان هذه التكاليف لا تحقق للشركة منافع أو عوائد اقتصادية مباشرة وبالتالي تعتمد عملية القياس هنا للتكاليف الاجتماعية على التكلفة الفعلية وهذا التعريف للتكاليف الاجتماعية يتعارض مع الوجهة الاقتصادية التي ترى ان التكاليف الاجتماعية تتمثل في قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار وتلوث وتشويه لجمال الطبيعة نتيجة لممارسة الشركة لأنشطتها الاقتصادية وبالتالي فانه طبقا لهذا المفهوم يتم قياس التكاليف الاجتماعية على أساس تكلفة الفرصة البديلة ومن المشاكل التي تواجه المحاسبين صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية (فؤاد محمد عيسى - المسؤولية الاجتماعية لقطاع الخاص) المتعلقة بهذه الأنشطة ذلك بسبب وجود تداخل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية الناتج من طبيعة عمل الشركات والذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية حصر وقياس عوائد وتكاليف كل نشاط ، ومثال ذلك حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية أو دفع اجر شهر للعاملين في مناسبة معينة من قبل الشركة هل يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لتحقيق ولاء وانتماء العاملين للشركة وزيادة ثقتهم ورضائهم عن ادارته والعمل في الشركة أم ممكن اعتبارها تكاليف اقتصادية لخلق قوة دفع وتشجيع العاملين على بذل الجهد والتواصل من اجل تحقيق أهداف المستثمرين وإدارة الشركة لتحقيق أرباح كما تنشأ الصعوبة في قياس التكلفة الاجتماعية من عدم وجود مفهوم واضح وصريح لمعنى التكاليف الاجتماعية .
ونظرا لعدم إمكانية خضوع قيمة الآثار الاقتصادية السلبية الخارجية المترتبة على قيام الشركة بأنشطتها ، وهي قيمة الأضرار التي تلحق بالمجتمع للقياس الكمي ، وترجمة هذا القياس إلى قيمة نقدية تتمثل في التكاليف الاجتماعية واعتبارها تكاليف داخلية تتحملها الشركة هذا من جانب ومن جانب آخر اشترك

جميع الشركات التي تعمل في نفس المنطقة في حدوث نفس الأضرار وبالتالي يصعب تحديد الاثر الكمي للأضرار على مستوى كل شركة على حدة ولذا فقد تم اللجوء إلى قياس التكاليف الاجتماعية وفقا للأسس التالية : -

أ - تكلفة المدخلات :

وبمقتضى هذا الأسلوب تتحمل المنظمة سواء مشروعا او دولة بعدد معين من الوحدات النقدية في سبيل تنفيذها للمشروعات الاجتماعية

ب - المنع والتصحيح :

ظهر هذا الأسلوب لتحديد تكاليف الأضرار التي تسببها المنظمة للبيئة كالتلوث ويقضى بتحديد التكاليف التي كان يمكن إنفاقها لمنع حدوث الضرر او حصر التكاليف التي ينبغي إنفاقها لإعادة الوضع لما كان عليه ويسمى النوع الأول تكاليف المنع أو الحماية أو الوقاية ، والنوع الثاني يسمى بتكاليف التصحيح أو العلاج .

ج - تحليل التكاليف :

تتدرج هذه الأساليب من محاسبة التكاليف او تكلفة نتائج البرامج إلى الأساليب التي تربط استخدام الموارد بمخرجات غير نقدية . وتتفق هذه الأساليب مع استراتيجيات القيم التي تربط بين التكاليف المالية بالمخرجات غير المالية

الأسلوب الأول – التقارير الوصفية

تتضمن هذه التقارير وصفا لما قامت به المنشأة من أنشطة اجتماعية وفاء للالتزامات الاجتماعية دون أى تحليل لتكاليف هذه الأنشطة أو قيم المنافع التى تحققت منها .

الأسلوب الثانى – التقارير التى تعرض التكاليف الاجتماعية فقط

تقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقته المنشأة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية دون الإفصاح عن قيمة المنافع التى حققتها تلك الأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع ومن أمثلة ذلك نموذج LINOWS حيث تضمن هذا النموذج ثلاثة مجالات للأنشطة الاجتماعية وهى العلاقة مع الأفراد ، العلاقة مع البيئة ، والعلاقة مع المنتج (سلعة أو خدمة) وقام بنويب التكاليف الاجتماعية حسب الألتزام فى تنفيذ النشاط كالتالى :

- التكاليف التى تنفقها المنشأة بصورة اختيارية على أنشطتها الاجتماعية وقد اسمها التحسينات .

- تكاليف الأنشطة الاجتماعية الإلزامية بموجب القانون والتى تجنببت المنشأة تنفيذها أو القيام بها وقد اسمها بالأضرار وأطلق LINOWS على هذه القائمة تسمية قائمة النشاط الاجتماعى –

الاقتصادي SOCIO – ECOMOMIC

ونموذج د. محمد محمود عبد المجيد - الاتجاهات الحديثة في المراجعة ص ٨٢ " يقوم على التكاليف الاجتماعية فقط واستبعاد المنافع لصعوبة قياسها وترجمتها فى صورة نقدية وحتى تكتمل صورة الأداء الاجتماعى للشركة لدى قارئ التقارير المنشورة فيجب الإفصاح عن المعلومات الأخرى الكمية والوصفية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والتى لم يتم إدراجها فى حساب الأرباح والخسائر والميزانية وذلك فى تقارير أخرى خاصة " .

واعتمد أربعة مجالات للمسئولية الاجتماعية هى أنشطة خاصة بالعمالين وأنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة ، أنشطة خاصة بحماية المستهلك ، وأنشطة خاصة بالرقابة على التلوث .

الأسلوب الثالث : التقارير التى تعرض كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية:-

تتضمن هذه التقارير كل من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة من تلك الأنشطة مما يوفر صورة كاملة عن الأداء الاجتماعى ومن نماذج هذه المجموعة مايلى :

نموذج ESTES- اقترح ESTES قائمة أطلق عليها تسمية التأثير الاجتماعى SOCIAL IMPACT STATEMENT والتى تضم جميع التكاليف والمنافع الاجتماعية وصافى الفائض ، ويرى ESTES ان المنافع الاجتماعية تمثل جميع ما يحصل عليه المجتمع سواء كان ذلك العائد اقتصاديا أم غير اقتصاديا ، وسواء حصل المشروع على مقابل لهذه المنافع أم لا .

أما التكاليف الاجتماعية فهى أية تكلفة أو أضرار أو تضحية اقتصادية كانت ام غير اقتصادية ، داخلية أم خارجية ويقع عبئها على المجتمع .

ويؤخذ على هذا النموذج صعوبة قياس بعض بنوده قياسا نقديا سواء كانت هذه البنود تكاليف أم منافع مثال ذلك كيف يمكن قياس تكلفة التلوث الضوضائى قياسا نقديا بوصفها تكلفة اجتماعية .

ويرى الأستاذ الدكتور محمد عباس بدوى فى مؤلفه المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع ان توصيل المعلومات عن الأداء البيئى

والاجتماعى للمشروع تنم من خلال التقرير عنها بقوائم منفصلة تلحق عادة بالقوائم المالية المنشورة وفقا لمنهج القياس متعدد الأبعاد (نقدي / كمى / وصفى) وهى القوائم ممثلة فى أربعة نماذج أساسية ويتفق الباحث مع الكاتب على منهج الإفصاح الذى تبناه نظرا لمعالجته لبعض أوجه القصور فى المحاولات السابقة وللمزيا التى تحققها هذه القوائم على النحو الذى يرد لاحقا وهذه النماذج ممثلة فيما يلى :-

١ -قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسئولية البيئية والاجتماعية

وفى ضوء ما تقدم يرى الباحث انه لضمان قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية يتعين إتباع مايلى :

١ -تحديد مفهوم واضح وصريح لكل من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للوحدة الاقتصادية .

٢ -التفرقة الدقيقة بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية بدفاتر الوحدة الاقتصادية .

٣ -الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية بشكل منفصل عن التكاليف الاقتصادية ضمن القوائم المالية .

٤ -قياس كل من التكاليف والعوائد الاجتماعية للمسئولية الاجتماعية لأغراض تقييم الدور الاجتماعى للوحدة الاقتصادية .

- الإفصاح المحاسبى والتقرير للمسئولية الاجتماعية والبيئية :-

مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبى عن تكاليف المسئولية الاجتماعية قد عرف BURKE الإفصاح الاجتماعى على انه عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعى للوحدة بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعى للوحدة ولقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات التكاليف الاجتماعية التى تتحملها المنشأة

وهذا لأسباب معينة :

أ -أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الاعلامى للتقارير المالية :-

- ان الإفصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية يساهم فى معالجة القصور فى قابلية القوائم المالية على المقارنة بين المنشآت .

- ان تضمين القوائم المالية ببيانات عن التكاليف الاجتماعية يساهم فى شكل أفضل فى تقويم أداء الوحدة اجتماعيا .

- لم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادى فقط لاتخاذ قرار الاستثمار بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخلاقية والاجتماعية وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الاخلاقى .

- ازدياد الراى العام بالنسبة للمشاكل البيئية والاجتماعية التى قد تسببها منشآت الأعمال .

ب -أسباب تتعلق بمسئولية المحاسب ومهنة المحاسبة:-

أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية (A A A) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسئولية الاجتماعية بالآتى

- ان البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هى ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها وهى من صميم عمل المحاسب .

- ان التغيير فى الفلسفة الاجتماعية التى تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع تكاليف المحافظة على البيئة يؤدى إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة فى الشركة .

- لكى تستمر مهنة المحاسبة وتتطور ، عليها تلبية احتياجات المجتمع من البيانات الاجتماعية إضافة إلى البيانات المالية .

- ان استمرار المحاسبين باتخاذ الدور السلبي بعدم الإفصاح عن البيانات الخاصة بأثر أنشطة المنشأة على البيئة فإنهم يساعدون هؤلاء الذين يقومون بتلويث البيئة

• أساليب الإفصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية

يوجد فى أدبيات المحاسبة اتجاهان فى الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية هما اتجاه المبحث واتجاه الدمج فى تقرير واحد مع المعلومات المالية .

الاتجاه الأول – تقارير اجتماعية مستقلة عن التقارير المالية (المبحث)

هناك ثلاثة أساليب تمثل هذا الاتجاه وفقا لما يلى :

وتجميع التكاليف المرتبطة بالعمليات البيئية والاجتماعية للمرحلتين وإضافتها لصافي الربح المحاسبي ينتج ما يطلق عليه " عائد الوظيفة الاقتصادية " والذي يعبر عن نتيجة النشاط الاقتصادي للمشروع .

٢ - قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي والاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل ، وما يقابلها من أموال . ويتم إعداد قائمة المركز المالي المعدلة بإعادة عرض مكونات الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي التقليدية فتظهر الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية (أصول بيئية واجتماعية) وما يقابلها من خصوم بصورة منفصلة عن الأصول والخصوم بالأنشطة الاقتصادية .

٣ - تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد

يهدف هذا التقرير إلى توفير معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات البيئية والاجتماعية الكلية للمشروع والتي اعتمد في قياسها على مدخل القياس متعدد الأبعاد (نقدي / كمى / وصفي) في صورة أرقام ونسب وإحصاءات غالبا ما تكون أرقام طبيعية فيزيائية أو جيولوجية وتعرض أرقام على أساس مستويات قياسية معيارية يحددها المختصون بعلوم البيئة لتكون معيارا للرقابة على المستويات الفعلية وتحديد نوع وحجم الانحراف .

٤ - القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية والاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات تعكس نتائج القياس النقدي للعمليات البيئية والاجتماعية المؤدية إلى انحرافات غير ملائمة في الأداء البيئي والاجتماعي حيث تفيد هذه المعلومات في التعرف على قيمة التأثيرات السالبة التي تؤدي إلى الأضرار بنوعية الحياة في المجتمع وتعبّر هذه القيمة عن الأعباء التي كان ينبغي ان يتحملها المشروع للوفاء بمسؤولية البيئة الاجتماعية في المجالات الأربعة لهذه المسؤولية .

ويتميز هذا النوع من التقارير بما يلي :

١ - يوفر معلومات تعكس نتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي يتطلبها القانون كحد أدنى لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية وذلك على الأساس الرقابي الذي يسمح بمقارنة ما يجب ان يكون مع ما هو كائن فعلا .

٢ - تقدم المعلومات الناجمة دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحا لتأثيرات العمليات البيئية والاجتماعية .

٣ - يوفر معلومات للأجهزة الحكومية المختصة التي يتركز اهتمامها في التصرف على مدى وفاء المشروع بمسئوليته الاجتماعية بغض النظر عما صرف فعلا في سبيل ذلك يغطي تقرير الأداء البيئي - الاجتماعي متعدد الأبعاد في المجالات التي غطتها التقارير السابقة في الإفصاح المحاسبي وهذه المجالات هي :

١ - المساهمة البيئية ٢ - مساهمة العامة ٣ - الموارد البشرية ٤ - المنتج والخدمة

الاتجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمنشأة وذلك بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية في تقرير واحد على ان يكون الدمج ضمن إطار التقارير المالية التقليدية للنظام المحاسبي التقليدي .

ان هذا الاتجاه يساعد على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري في النظام المحاسبي باعتبار ان الأنشطة الاجتماعية للوحدة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يجب ان ينعكس ذلك على القوائم المالية ، كما إنها توفر مجالا أوسع للمقارنة بين الأنشطة ومن

٢ - قائمة المركز المالي المعدل لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية

٣ - تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد

٤ - القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

وتعرض هذه النماذج - وفقا لرؤية المؤلف (محمد عباس بدوي - مرجع سبق ذكره من ص ٢٠٧ الى ص ٢٢٧) - من حيث الهدف من كل نموذج وماتحتوية من بنود تحقق هذا الهدف وذلك على النحو التالي :

١ - قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية :-

الهدف من هذه القائمة هو إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع على صافي الربح ، فتوضح اثر المساهمات البيئية والاجتماعية المفروضة إجبارية بقرارات سيادية والاختيارية على هذا الربح .

وتظهر أهمية هذه القائمة في مجال تقويم أداء المشروعات حيث ان المشروعات التي تقى بالتزاماتها البيئية والاجتماعية تتحمل أعباء إضافية تؤدي إلى تخفيض أرباحها عكس المشروعات التي لا تقى بالتزامات المسؤولية الاجتماعية والتي تظهر بربحية أعلى ولذا فان هذه القائمة وفقا للنموذج المقترح تظهر حقيقة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروعات .

وهذه القائمة تكون ذات أهمية خاصة لشركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص بمصر حيث ان هذه الشركات تتحمل أعباء تحقيقا لأهداف قومية لها انعكاساتها على صافي الربح وهناك العديد من هذه الشركات تحقق خسائر ويكون جانب من هذه الخسائر متمثل في هذه الأعباء المفروضة بقوانين سيادية .

وتم تبويب بنود قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وفقا لمجالات الأنشطة البيئية والاجتماعية والمتمثلة في مجال المساهمات البيئية والمساهمات العامة ومجال الموارد البشرية ومجال المنتج

وتم تقسيم هذه القائمة في مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى : وفيها يتم حصر أعباء المسؤولية البيئية والاجتماعية الإجبارية والتي تتمثل فيما يتحمله المشروع من تكاليف ترتبط بالعمليات البيئية والاجتماعية المطلوبة بحكم القانون أو اللوائح الحكومية ، مع تبويب هذه التكاليف إلى أربع مجموعات :

-

المجموعة الأولى : وهي التكاليف المرتبطة بمجال المساهمات البيئية وهي تتضمن كل التكاليف التي يتحملها المشروع لتنفيذ ما يصدر من قوانين في شأن تحسين نوعية البيئة وحمايتها وتشمل تكاليف الرقابة على تلوث الهواء وتكاليف معالجة المخلفات السائلة وتكاليف تحسين المظهر الجمالي للبيئة .

المجموعة الثانية : وهي التكاليف المرتبطة بمجال المساهمات العامة وتتضمن التكاليف المفروضة بموجب قوانين لتحقيق مصالح فئات اجتماعية معينة ومن أمثلة هذه التكاليف أجور العمالة الزائدة ، تكاليف توظيف المعوقين وإعانات ومنح إضافية للعاملين ، تكاليف خدمات النقل والمواصلات وتكلفة مراكز حضانة أطفال العاملين ، خسائر التسعيرة الجبرية

المجموعة الثالثة : وهي التكاليف المرتبطة بمجال الموارد البشرية ومن أمثلتها : تكاليف تدريب العاملين ، تكاليف اشتراطات الأمن الصناعي .

المجموعة الرابعة : هي التكاليف والأعباء المرتبطة بمجال المنتج او الخدمة ومن أمثلتها تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة ، تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج .

المرحلة الثانية : وفيها يتم حصر أعباء المسؤولية البيئية والاجتماعية الاختيارية والتي تتمثل فيما يتحمله المشروع بإرادته من تكاليف ترتبط بعمليات بيئية واجتماعية ويتم تبويب بنود هذه التكاليف وفقا للمجالات الأربعة كما هو موضح بالمرحلة الأولى .

هي شبكة رائدة دولية للتقارير ذات استخدام موسع لإطار تقارير الاستدامة وهي ملتزمة للتحسين المستمر والتطبيق العالمي وإن الأهداف تتضمن شيوخ الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والإقتصادي والمشاركين هم المشروع الدولي والمجتمع المدني ومنظمات العمل والمعاهد البحثية والأكاديمية .

إطار تقارير المبادرات الدولية GRI يتضمن المبادئ ومؤشرات الأداء التي يمكن أن تستخدمها المنظمات لقياس والتقارير لادائهم الإقتصادي والاجتماعي والبيئي . و إن حجر الزاوية لهذا الإطار هو إرشادات تقارير الاستدامة G4 وهي تشكل الأساس الذي تبنى عليه تقارير الاستدامة وهي يتميز بالمرونة ويتكون تقرير مبادرة التقارير الدولية GRI من جزئين ممثلين فيما يلي :

الجزء الأول :-

– مبادئ لتعريف محتوى التقرير :-
المادية (الأهمية) / الشمولية أصحاب الصالح ، إطار الاستدامة والإكمال .

– مبادئ لتعريف تقرير الجودة :-
التوازن / القابلية للمقارنة / الدقة / التوقيت المناسب / الموثوقية/ الوضوح .

– إرشاد لكل الحدود الذي يعد بها التقرير كوحدة .

الجزء الثاني:-

الإفصاحات القياسية

الإستراتيجية والبروفيل :

١ . الإستراتيجية والتحليل

٢ . الملف التنظيمي

٣ . معلومات التقرير

٤ . الحوكمة ، والإلتزامات ، والإرتباط .

٥ . منهج الإدارة ومؤشرات الأداء (إقتصادي ، بيئي ، إجتماعي وتشمل ممارسات العمالة والعمل الجيد ، حقوق الإنسان ، المجتمع ، مسؤولية المنتج) .

مؤشرات GRI :-

- ١ . وصف الإلتزام لكل من الأهداف الإقتصادية والبيئية واجتماعية
- ٢ . الأداء الفعلي مقابل المقاييس والأهداف ومتوسطات الصناعة .
- ٣ . التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات فى دمج (مقابل) الأداء المالي مع الأداء المبني والاجتماعي .

ثانيا : نموذج هيكل ومحتوى التقرير المتكامل الصادر عن مجلس

التقارير الدولية IIRC

تضمنت القوانين المنظمة للشركات المساهمة فى البلدان العربية وأدلة قواعد الحوكمة الحد الأدنى الواجب تضمينها فى تقارير مجلس الإدارة السنوى الذى يقدم للجمعية العامة ولكنها لا ترتقى الى مستوى التقارير المتكاملة وبالرغم من المحاولات المحدودة من جانب بعض الشركات فى بعض الدول العربية مثل صافولا بالسعودية ولكن هناك جهد مبذول من جانب مجلس التقارير المتكاملة الدولي لنمذجة صيغة مقبولة لدى جميع القطاعات والشركات على المستوى الدولي وذلك من خلال إعداد مسودة إطار تختصر التقرير المتكامل فى ١١ يوليو ٢٠١٢ ونموذج أولى لإطار للتقرير المتكامل والذي تم مناقشته وصدر فى ٢٠١٣ .

• ونعرض بأيجاز هيكل التقرير فى ضوء اطار التقرير الصادر من المجلس المشار اليه وهو يتكون من جزئين :

الجزء الأول : المقدمة .

الجزء الثانى : إعداد تقرير الإبلاغ المتكامل .

ويتناول الجزء الأول المقدمة ويشمل على العناصر الآتية :

- ١- استخدام الاطار
- أ - تعريف الاطار المتكامل
- ب - هدف الاطار
- ج - غرض واستخدامات التقرير المتكامل
- د - المنهج المبني على المبادئ

النماذج التي تصنف ضمن هذا الاتجاه هو نموذج ABT الذى يمثل صورة للإفصاح الشامل من خلال إعداد قائمة دخل اجتماعي - مالي

وقائمة مركز اجتماعي - مالي ويتضمن أيضا تقرير الرقابة الاجتماعية ويعرض النموذج جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن نشاط المنشأة وتأثيرها على المجتمع إضافة إلى تقارير وصفية عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمنشأة وكذلك نموذج د. محمد محمود عبد المجيد .

وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير أسلوب الإفصاح الاجتماعي الا انه توجد عوائق للأسباب التالية :

١ - ان إلزام المنظمات بتقديم تقارير اجتماعية سنوية لا يكون ذا معنى طالما لم يتم تحديد المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها بتلك التقارير .

٢ - ان صعوبة القياس النقدي للأحداث الاجتماعية وخاصة المنافع الاجتماعية ينعكس أثره على إفصاح تلك القوائم والتقارير .

٣ - ان احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير الاجتماعية هي المحدد النهائي لما يجب الإفصاح عنه ولذلك فان حصر تحديد مستخدمى تلك القوائم ذو أهمية فى مجال الإفصاح الاجتماعي .

٤ - لا يوجد معايير متعارف عليها للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ، الأمر الذى أدى لعدم الاتفاق على أسلوب إعداد تلك القوائم وقياس عناصرها وذلك بالشكل الذى استقرت عليه القوائم المالية حتى الآن (د/ سمير عبد الغني - مرجع سبق ذكره ص ١٦٥) .

٥ - عدم الاتفاق على طبيعة القضايا والمشاكل الاجتماعية او مجالات الاهتمام الاجتماعي لمنظمات الأعمال وذلك نتيجة لعدم الاتفاق على المكونات التى ينبغى ان تتضمنها نطاق تلك القضايا ، بالإضافة للتغير المستمر فى الأولويات الاجتماعية ، ولاشك ان السعى نحو تحديد طبيعة المشاكل والقضايا الاجتماعية التى تهتم المجتمع وأطرافه المختلفة قد يذلل الكثير من الصعوبات ، كما يمكن ان يؤدى إلى تحديد تصور شامل لمجالات الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات يمثل الإطار العام لمجالات المسؤولية الاجتماعية بها .

المبحث الثالث

التقرير عن اداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وفقاً للمنظور الدولي

أولاً : تقارير الاستدامة:-

هي ممارسة القياس والإفصاح والمحاسبة عن أداء المنظمات وذلك أثناء قيامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة . ولذا فإن تقرير الاستدامة يوفر عرض معقول ومتوازن لأداء الاستدامة للمنظمات محل التقرير والتي تتضمن كل من المساهمات الإيجابية والسلبية .

و فى ظل تطبيق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة فإن تقويم النشاط أصبح تقويم شامل comprehensive " evaluation حيث يتضمن الأهداف المالية وغير المالية، والمنافع للمساهمين ، وغيرهم من أصحاب المصالح . ولم تعد الأهداف المالية والتي تتمثل فى تعظيم ثروة المساهم هي الهدف ، ولكن لتلقي الضوء على العوامل التي تؤثر على ثروة المساهمين .

وأن تقارير الاستدامة والتي تتضمن المعلومات الغير مالية فيحكم إطارها أساسا معايير مبادرة التقارير العالمية "GRI" الذي يوفر الإرشاد والدعم للتقرير عن الجوانب الثلاثة "ESG" لكل الشركات والمنظمات ، وذلك من خلال ارتباط أصحاب المصالح الفعال ، واتحاد أعضاء الشبكة فإن "GRI" تخلق الظروف لجعل التقرير عن هذه العوامل لها قبول عام ، ويتم استخدامه فى الأسواق المالية . إن أهداف "GRI" هي لزيادة عوامل "ESG" للجميع سواء شركة أو منظمة تزاول نشاطا اقتصاديا أو خدميا أو مجتمعيًا ، وسواء كبيرة أو صغيرة أو فى أي بلد .

و أن مبادرة التقارير الدولية Global Reporting Initiative's

– رأس المال القائم على الطبيعة (المياه / الارض / الموارد الطبيعية)

– رأس المال الاجتماعى والعلاقات والقيم العامة والسلوك والعلاقات الاجتماعية

والتغيرات فى بنود رؤوس الأموال قد يزيد بند عن بند آخر حيث يزيد رأس مال (الأسهم) بزيادة الأرباح وزيادة رأس المال البشرى بالعمالة المدربة تدريب جيد .

٢- نموذج الأعمال :

• يعرف وفقا لهذا الإطار بأنه نظام للمدخلات وأنشطة القيمة المضافة (التحويل) والمخرجات التى تسهم فى خلق المحافظة على القيمة فى المدى الطويل والمتوسط والقصير .

٣- العوامل الخارجية :

• يظهر التقرير المتكامل أثر العوامل الخارجية على المنظمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و أن العوامل الخارجية تتضمن ظروف الاقتصاد الجزئى و الكلى و قوى السوق و كذلك سرعة و أثر التغيرات التكنولوجية و القضايا الاجتماعية و التحديات البيئية و البيئة التنظيمية و التشريعية و التى تنعكس اثارها على نشاط المنظمة.

٤- حدود الإبلاغ :

– يحدد التقرير أى الكيانات يجب تضمينها فى صلب التقرير .
– مناقشة علاقة حدود التقرير الأساسية مع تعريف التقرير عن الكيان او الوحدة لأغراض التقرير المالى وتحديد الحدود للنماذج الأخرى للإبلاغ مثل تقارير الاستدامة والتقرير عن التغيرات المناخية.

ثانياً : المبادئ الإرشادية :

• إن المبادئ الإرشادية تعزز إعداد التقرير المتكامل حيث أن هذه المبادئ تجد محتوى التقرير و كيف تعرض المعلومات و هى تحتوى على المبادئ التالية:

١- التركيز الاستراتيجى :

• إن التقرير المتكامل يظهر الأهداف الاستراتيجية و كيف ان هذه الأهداف ترتبط بمدى القدرة لخلق و إستدامة القيمة و الموارد والعلاقات التى تعتمد عليها المنظمة.

٢- ربط المعلومات :

• إن التقرير المتكامل يبين الروابط بين العناصر المختلفة لنموذج أعمال المنظمة و العوامل الخارجية التى تؤثر فى المنظمة و الموارد المختلفة و العلاقات التى تعتمد عليها المنظمة .

٣- التوجه المستقبلى :

• إن التقرير المتكامل يتضمن توقعات الإدارة عن المستقبل بالإضافة إلى البيانات الأخرى التى تساعد مستخدمى التقرير منهم و تقييم الفرص و المخاطر التى تواجه المنظمة.

٤- الاستجابة و الشمولية لأصحاب المصالح :

• إن التقرير المتكامل يقدم رؤية لعلاقات منظمة مع أصحاب المصالح الرئيسية لديها

٥- الإيجاز ، الموثوقية ، المادية :

• إن التقرير المتكامل يقدم معلومات مؤخرة و موثوق فيها التى تكون مادية لتقييم قدرة المنظمة لخلق و المحافظة على القيمة على المدى القصير المتوسط / الطويل.

ثالثاً : محتوى العناصر :

– نظرة تنظيمية عامة و نموذج الأعمال
– ماذا تفعل المنظمة و كيف تخلق و تحافظ على القيمة فى المدى الزمنى القصير / المتوسط / الطويل
– إطار العمل يتضمن المخاطر و الفرص (ما هى الظروف التى تعمل فى ظلها المنظمة متضمنة الموارد الرئيسية و العلاقات التى تعتمد عليها المنظمة و المخاطر و التهديدات التى تواجه المنظمة) .

هـ - شكل التقرير وعلاقته بالمعلومات الأخرى

و - تطبيق الأطار

ز - المسؤولية عن التقرير المتكامل

المفاهيم الأساسية :

- ١ - مقدمة
- ٢ - خلق القيمة لمنظمات الأعمال الأخرى
- ٣ - رؤوس الأموال
- ٤ - عملية خلق القيمة

ويتناول الجزء الثانى التقرير المتكامل ويشمل على العناصر الآتية

- ١٠- مبادئ إرشادية :
- التركيز الإستراتيجى والتوجه المستقبلى
- ربط المعلومات
- علاقات اصحاب المصالح
- الأهمية النسبية (الجوهرية)
- الإيجاز
- الموثوقية والاكتمال
- الثبات والقابلية للمقارنة
- ١١- عناصر المحتوى :
- عرض موجز عن البيئة التنظيمية و الخارجية
- الحوكمة
- الأهداف الإستراتيجية و الإستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف
- نموذج الأعمال
- الأداء
- رؤية مستقبلية
- أسس الأعداد والعرض
- ارشاد التقرير العام

يتضح من عرض الموجز أن الأطار يتكون مما يلى :

- المفاهيم الأساسية التى تعد على اساسها التقارير المتكاملة
- متطلبات الارشادات والإبلاغ تقوم على ما يلى :
- ١- المبادئ الإرشادية التى تتضمن التقرير المتكامل وكيفية عرض التقرير
- ٢- عناصر المحتوى التى يجب ان يتضمنها التقرير
- ٣- الاعتبارات الإضافية فى اعداد و عرض التقرير المتكامل
- وسوف نلقى الضوء على جانب من هذا الإطار خاصة للمفاهيم الأساسية و هى مستحدثة وكذلك فى المبادئ الاسترشادية التى تحكم إطار إعداد هيكل التقرير وسوف يتم عرض مفصل مستقبلا حيث لا يسع المجال حالياً إلى ذلك.

أولاً: المفاهيم الأساسية :

- يتناول الإطار بعض مفاهيم رؤوس الأموال المختلفة التى تستخدمها المنظمة وكذلك مفهوم نموذج الأعمال ومفهوم خلق و الحفاظ على القيمة .
- و ينتهج الإطار المدخل القائم على المبادئ بدلا من التركيز على قواعد القياس والإفصاح للأمر الفردية أو مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة .
- لذلك فأنه يتطلب من الإدارة العليا والقائمين على الحوكمة لممارسة الحكم فى تحديد الأمور المادية (الجوهرية) والتأكد من أنه تم الإفصاح عنها بالشكل المناسب .

١ - مفهوم رؤوس الأموال :

- تستخدم المنظمات رؤوس الأموال بأشكال مختلفة لتحقيق نجاحها فى هذا الأطار فأن رأس المال يتكون مما يلى :
- رأس المال المادى (الأصول الثابتة) الآلات والمعدات والمباني
- رأس المال (أسهم / تمويل)
- رأس المال البشرى
- رأس المال الفكرى (أصل غير ملموس)

٢- نشر الوعي والثقافة المجتمعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب اتباع الآتي

- التوسع في عقد المؤتمرات والندوات التي تناقش قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات ونشر وقائع الندوات والمؤتمرات فى وسائل الاعلام بصورة مكثفه مما سيساعد على زيادة وعى أفراد المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية للشركات .
- تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وزيادة الوعي لدى الشركات الصغيره والمتوسطه بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات فى المدى المتوسط والطويل .
- تشجيع نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات على مواقعها الالكترونيه وعقد مسابقات سنويه لاختيار أفضل التقارير الخاصه بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤدي الى زيادة وعى المجتمع والافراد بدور الشركات فى المسؤولية الاجتماعية .
- ٣- ان الأساس فى المسؤولية الاجتماعية هو نشاط تطوعى - بما يتفق مع مفهومه - إلا أن التفكير فى فرض القوانين على بعض القطاعات التى لها أثار سلبيه على المجتمع لهو أمر مهم يجب دراسته ، فقطاعات البترول والاسمنت والصناعات الاستخراجيه لها أثار سلبيه على المجتمع لذلك فمن الضروري ان يكون هناك الزام قانونى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التى تعمل فى هذا المجال لتعويض المجتمع عن تلك الأثار السلبيه وفقا لاتجاه ان المسؤولية الاجتماعية نشاط تطوعى لا يستلزم من قوانين ولكن يجب أن يكون هناك اتفاقيات تطوعيه تتبعها مثل تلك الشركات وان كان فى مصر يعتبر هذا الزام قانونى وذلك للبعد البيئى ممثلا فى قانون البيئه رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
- ٤- يجب توحيد الجهود المبذوله بشأن المبادرات الدوليه للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع وذلك من خلال تأسيس منظمه دوليه هى الوحيدة المعنيه بشئون المسؤولية الاجتماعية على غرا مجلس معايير المحاسبه الدوليه IASB والمنوط به اصدار معايير المحاسبه الدوليه (معايير التقارير الماليه الدوليه IFRS) أو الاتحاد الدولى للمحاسبين IFAC المعنى باصدار معايير المراجعة الدوليه والميثاق الاخلاقي للمهنه .
- ٥- لكى يتم الترويج ونشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات فى مصر والذى تقوم به وزارة الاستثمار ممثله فى المركز المصرى للمسؤولية الاجتماعية وحدها فانه يجب اتباع ما يلى :
- يجب ان يكون لجمعيات المستهلكين دور فى عملية توعيه الافراد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات .
- استهداف الصحافه وكبار الكتاب وعقد ندوات تعريفيه لهم لبيان اهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على التنميه المستدامه من المنظور الاجتماعى وهذا ما سيخلق وعى لدى قطاع كبير من الافراد فى المجتمع بصورة أسرع .
- التعاون مع جمعيات الاعمال والغرف التجاريه ومراكز التصدير والاتحادات الصناعيه بعقد ندوات تعريفيه للشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية والربط بينها وبين ربحية هذه الشركات .
- يجب أن يكون للبورصه المصريه دورا هاما فى عمليه دفع الشركات لتصبح أكثر مسؤوليه تجاه المجتمع وان اطلاق مؤشر المسؤولية الاجتماعية والحوكمه خلال الربع الاول من عام ٢٠١٠ سيكون له أثر كبير فى تفعيل دور البورصه فى المسؤولية الاجتماعيه .
- تشجيع دور المنظمات الاهليه وتقوية دورها على مجتمع الاعمال ليصبح أكثر مسؤوليه تجاه المجتمع .
- تعاون المركز المصرى للمسؤولية الاجتماعيه التابع للمعهد المصرى للمديرين مع المجتمع المدنى ومجتمع الاعمال لاعداد دليل مصرى للمسؤولية الاجتماعيه .
- اصدار دليل ارشادى للمشروعات الراغبه فى التصدير باشرط ان السوق العالميه فى مجال الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعيه .
- ٦- يجب تضافر جهود المنظمات الدوليه المعنيه بالشئون البيئيه والاجتماعيه وكذلك المنظمات المهنيه المحاسبيه مثل الاتحاد الدولى للمحاسبين ومجلس معايير المحاسبه الدوليه والجمعيات المحاسبيه

- الأهداف الإستراتيجية و الإستراتيجيات لتحقيق هذه الاهداف إلى أين تريد المنظمة أن تذهب و كيف تسير الأمور للوصول إلى هناك .

- **الأداء** ؛ يظهر التقرير المتكامل كيفية أداء المنظمة مقابل أهدافها الإستراتيجية و الإستراتيجيات ذات العلاقة ويتم قياس الأداء من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية KPI .

- **الرؤية المستقبلية** ؛ يلقى التقرير المتكامل الضوء على الفرص و التحديات و الشك المحتمل أن تواجهها عند تحقيق أهدافها الإستراتيجية و ما هى الأثار المترتبة الناتجة لإستراتيجياتها و الأداء المستقبلى

النتائج :

عدم تحديد مفهوم وواضح وشامل للمسؤولية الاجتماعيه . هناك خلط بين مفهوم العمل الخيرى ومفهوم المسؤولية الاجتماعيه للشركات .

عدم وجود اطار يحدد مكونات الاجتماعيه لتحديد المناطق التى يغطيها ممارسات المسؤولية الاجتماعيه للشركات .

عدم وجود ثقافه مجتمعيه ووعى لنشر مفهوم المسؤولية الاجتماعيه لتفعيل دور الشركات تجاه المجتمع وتوضيح أهمية ومزايا الالتزام بالمسؤولية الاجتماعيه .

التغيير المستمر لطبيعة ومجالات المسؤولية الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعيه أدى الى صعوبة تحديد واضح ومتكامل لانواع الأنشطة الاجتماعيه .

هناك عدم وجود رؤية لتبنى اتجاه معين لتفعيل دور المسؤولية الاجتماعيه للشركات حيث يوجد اتجاهان ، الاتجاه الأول هو الالتزام التشريعى (الاجبارى) والاتجاه الثانى هو التزام تطوعى واختيارى واخلاقى .

٧- عدم توحيد الجهود المبذوله بشأن المبادرات الدوليه للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعيه للشركات تجاه المجتمع وانما هى مجرد تجارب لمنظمات دوليه سواء من جانب الامم المتحده أو منظمة التعاون الاقتصادى والتنميه (OECD) أو منظمة العمل الدوليه (ILO) أو المنظمه الدوليه للتوحيد القياسى (ISO) لا يعطى مفهوم شامل ومتكامل للمسؤولية الاجتماعيه .

٨- المعهد المصرى للمديرين ودون إشراك أطراف أخرى تساعد على نشر ووعى ثقافة المسؤولية المجتمعيه .

٩- عدم افراد معيار محاسبى دولى يغطى المحاسبه عن المسؤولية الاجتماعيه ويضع اطار للقياس المحاسبى للأنشطه الاجتماعيه والبيئيه مع تحديد واضح لمفهوم التكلفة الاجتماعيه والعائد الاجتماعى على أن يتضمن البعد البيئى

١٠- مازال هناك عدم اتفاق فى اسلوب عرض تقارير الاداء الاجتماعى والبيئى من حيث العرض كدمج هذه التقارير ضمن التقارير الماليه أم يتم عرضها بشكل منفصل ومستقل عن القوائم الماليه مع استخدام اسلوب عرض القوائم ذات الأنشطة البيئيه والاجتماعيه من منظور متعدد الابعاد .

11- مازال تقارير فى مصر لم تحصى بالاهتمام الوافر وانما تطبق فقط فى بعض منظمات الاعمال التى لها بعد دولى .

١٢- ان هيكل التقارير الحاليه التى تصدر من قطاع شركات البترول لاتتماشى مع هيكل تقارير الاستدامة الصادر من مبادرة التقارير الدوليه .

التوصيات :-

١- تحديد مفهوم موحد للمسؤولية الاجتماعيه ليعكس الواقع الاقتصادى والاجتماعى على ان يراعى شموليته وأخذ فى الاعتبار ما يلى :

- التفرقه بين مفهوم المسؤولية الاجتماعيه ومفهوم العمل الاجتماعى .

- تحديد مكونات المسؤولية الاجتماعيه .

- تحديد الأنشطة الاجتماعيه بشكل واضح ومتكامل .

رابعاً – المواقع الالكترونية مراجع البحث

نظراً لندرة المراجع باللغة العربية التي تتناول موضوع البحث فإن الباحث اعتمد على المواقع الالكترونية المتخصصة في مجال التقارير المتكاملة وفيما يلي بيان بهذة المواقع الالكترونية : —

www. Integratedreportng.org—
www. globalreportng.org –
www. Integratedreportngsa.org—
www.sasb.org—

العلمية والمهنية لارساء معيار محاسبى دولى للمسئولية الاجتماعيه يكون مرشد فى كيفية القياس المحاسبى للبعد البيئى والبعد الاجتماعى كإفصاح محاسبى للمسئولية الاجتماعيه مع تبنى تقارير الاداء البيئى والاجتماعى متعدد الأبعاد وكذلك ارساء معيار دولى متكامل للمراجع الاجتماعيه .

٧- بالنسبه لمعايير تقويم الاداء الاجتماعى والبيئى بانه يجب الاسترشاد بالمؤشرات التى تصدرها الشبكه الدوليه لبادرة التقارير الدوليه - تقارير الاستداه - Global Reporting initiative التى تغطى مجالات البيئه ، الجوانب الاقصاديه ، حقوق الانسان ، العمل ، المنح ، المجتمع وهى مجالات المسئولية الاجتماعيه والاقتصاديه .

٨ - متابعة مايصدر من لجنة التقارير المتكاملة الدولية من معايير بشأن التقرير الموحد للمعلومات المالية وغير المالية حتى يتسنى اعداد تقارير تتماشى مع هذه المعايير .

٩- ان مراجعة البيانات غير المالية فى التقارير المتكاملة سوف يتطلب تأكيد علي صحة هذه البيانات من جهاد محايدة تقدم خدمة التاكيد بما يستلزم وجود كيانات مهنية مؤهلة لتؤدي هذه الخدمة .

١٠- ان المؤشر التي قامه مصر لتطبيق بورصة الاوراق المالية يتعين الالتزام بتقديم تقارير استدامة وتطبيق مواصفة الايزو

٢٦٠٠٠

الهوامش والمراجع:

أولاً – الكتب

إبراهيم احمد الصعيدي – المراجعة ومتغيرات العصر – طبعة ١٩٩٦ .

د / حسن محمد حسين ابوزيد – دراسات فى مراجعة الحسابات – دار النهضة العربية القاهرة -١٩٨١ .

د / عباس الشيرازي – نظرية المحاسبة – الكويت – دار السلاسل – الطبعة الثانية ١٩٩١ .

د / محمد عباس بدوى – المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعيه – طبعة أول يناير ٢٠٠٠

د / محمد محمود عبد المجيد – الاتجاهات الحديثة فى المراجع – مكتبة عين شمس طبعة ١٩٨٣ .

ثانياً – الدوريات والتقارير

أ / محمد طارق يوسف – المسئولية الاجتماعيه – النشرة الدورية الصادرة من جمعية الضرائب المصرية لسنة ١٨ العدد ٧٢ نوفمبر ٢٠٠٨ .

د / سمير عبد الغنى محمود – المسئولية الاجتماعيه لمنظمات الأعمال – الأهرام الاقتصادية – العدد ٢٤٩ – أول يونيو ٢٠٠٨

ثالثاً – بحوث

أ - احمد محمد السيد – دراسة عن المسئولية المجتمعية للشركات على أداؤها – المعهد المصري للمديرين – وزارة الاستثمار – مارس ٢٠٠٩

د - فؤاد محمد عيسى – المسئولية الاجتماعيه للقطاع الخاص فى مصر بحث مقدم للمعهد المصري للمديرين – وزارة الاستثمار ٢٠٠٩

د - نهال المغربل ، ياسمين فؤاد – المسئولية الاجتماعيه لرأسمال فى مصر – المركز المصري للدراسات الاقتصادية – القاهرة – الورقة ١٣٨ – سبتمبر ٢٠٠٨

بحث مقدم من الباحث فى المؤتمر المهني الدولي الثالث التي نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بدولة الكويت والمنعقد فى ديسمبر ٢٠١٢ بعنوان عرض نموذج التقرير المتكامل للأفصاح عن اداء الانشطة المالية والمسئولية الاجتماعيه والبيئية والحوكمة فى ضوء المعايير الدولية .